

العام والخاص به ان لم يعلم رضاه بقاها عنده فيما يظهر لاسيما ان كان  
قصير الخرج نحو ميل مع سرعة عودته ومضى ردها مع وجودها واحدها  
لقاض او عدل فمن وقد يقال بمنع دفعها لو كيله اذا علم فسقه وجعله  
الموكل وعلم من حاله انه لو علم فسقه لم يوكله **فان فقدتها الضيعة** طويلة  
بان كانت مسافة قصر كما تحته ابن الرفعة اخذ من كلامه في عدل الرهن  
او حبس مع عدم تمكن الوصول لها **فالقاضي** يرد بها اليه ان كان ثقة  
ما موثقا نقله الاذري عن ترمذ الاصحاب لانه نائب القاي وبزومه  
القبول كما سر والاشهاد علي نفسه بقبضها كما قاله الماوردي والمعتمد  
خلاد ولو امره الحاكم بدفعها لامين كفى اذ لا يلزمه تسليمها بنفسه كما  
قاله الزركشي ولا يتعين عليه تسليمها بنفسه ولو كان مالكا محبوسا  
بالبلد وتقدر الوصول له نكال القاي كما قاله القاضي ابو الطيب ويقاس  
بالحبس التواركي ونحوه **فان فقدت فاسين** بالبلد يدفعها اليه لئلا  
يقصر ويتأخير السفر وهل يلزمه الاشهاد عليه بقبضها وجرها ان  
حكاه الماوردي او غيرها عدمه كافي الحاكم والفرق بينهما بان ائتمنه  
تأني الاشهاد عليه بخلاف غيره غير تجدد ومضى ترك هذا الترتيب ضمن  
حيث قدر عليه قال الفارقي الا في زمتنا فلا يضمن بالابداع لثقة  
مع وجود القاضي تطعا لما ظهر من فساد الحكم وذكر ان شيخه الشيخ  
ابا اسحاق اسره في خوذ ذلك بالدفع للحاكم فتوقف فقال له يا بني التحقيق  
اليوم تحريق او تزويق ويؤخذ منه ان محل عدوله بهما عن الحاكم الجائر  
عند اسره علي نحو نفسه او ماله وح فالوجه ان سفره بهلحيز من  
دفعها للجائر ولو عاد الوديع من سفره فله استردادها وان نازع فيه  
الامام ولو اذنه مالكا في السفر بها الى بلد كذا في طريق كذا فسافر  
في غير تلك الطريق ووصل لتلك البلدة فنهبت منها ضمنها الخوفا  
في ضمانه فمجرد عدوله عن تلك الطريق المأذون فيها والاجم  
انه لو كان للبلد طريقان تعين سلوكه اكثرها امن فان استويا

فانقصها

فانقصها فان دفنها موضع ولو في حرز وسافر ضمن لانه عرضها  
للضياح **فان اعلم بها امينا** وان لم يره اياها يسكن **الموضع** وهو  
حرز مثلها او يراقبه من سائر الجوانب او من فوق مراقبة الحارس  
واكتفى جمع يكونه في يده **لريضين في الامح** لان ما في الموضع في يد  
ساكنة فكانه اودعه اياه والثاني يضمن لان هذا اعلام لا يداع  
لعدم التسليم ويؤخذ مما تقرر ان محل ذلك عند تقدير الحاكم  
الامين والاضمن كما صرحوا به وهذا الاعلام ليس بالاشهاد وانما هو  
ايتان فيكفي اعلام امراة وان لم تحضره وعليه فظاهر كلامهم عدم  
وجوب الاشهاد هنا ويؤيده ما سر **ولو سافر من اودعها في الحضر**  
ولم يعلم ان من عادته السفر او الانتجاع بها وقد رعى دفعها لمن  
سرى بترتبه **ضمن** وان كان في بر امن لان حرز السفر دون حرز الحضر  
ومن ثم نقل عن بعض السلف المسافر وماله علي قلت اي يفتح  
اللام والشاف هلاك الاما في الله ووه من رواه حديثا نقل  
عن المعز ومن رواه حديثا الديلمي وابن الاثر وسندها ضعيف  
لا موضوع اما اذا اودعها في السفر فاستمر سافرا او اودع بدويا  
ولو في الحضر او مستجما فان تعيم بها فلا ضمان لرضي المالك بذلك حين  
اودعه عالما بحاله ومن ثم لودت قرينة حاله علي انه انما اودعه  
فيه لقربه من بلده امتنع انشاؤه لسفر ثان كما ذكره القاضي وغيره  
**الا اذا وقع حريق او غارة وعجز عن يد فعلها اليه من مالك**  
او وكيله ثم حاكم ثم امين **كما سبق** قريبا فلا يضمن لعدله بل لو علم  
انه لا يتجه من الهلاك الا السفر بها الزمه ولو نحو فان لم يعلم ذلك  
فان كان احتمال الخوف في الحضر اقرب جاز ولو قيل بوجوبه لم يبعد  
وقوله وعجز يعني ارف وجود العجز كافي في علمه من كلامه قيل ولو حدث  
له في الطريق خوف اقام بها فان هجر عليه القطاع وطرحها بمضعة  
يحفظها فضاقت ضمن ولذا لو دفنها خوفا منهم عند اقبالهم ثم افضل